

الرافد في علم الأصول

[311] أ - لا دليل على واقعية العلل النحوية، باعتبار أن اللغة العربية قديمة جدا وعلم النحو علم مستحدث، فما ذكره النحاة في كتبهم من التعليقات على صيد الاعراب والبناء إنما هو تعليل بعد الورود، والا فالمجتمع العربي البدائي الذي انطلقت منه ظاهرة اللغة العربية - بتشكيلتها الاعرابية والبنائية - لم يكن في مستوى هذا الفكر الفلسفي الذي طرحه النحاة على نحو العلل والاسباب لظاهرة الاعراب والبناء. ب - إذا كان التشابه المعنوي مع الحرف سببا مقبولا لبناء الكلمة بنظر المحقق النائيني (قده) فلا بد له من الالتزام بأمرين: أ - بناء الفعل المضارع باعتبار تضمنه لمعنى النسبة، والنسبة معنى حرفي، وتضمن المعنى الحرفي سبب للبناء، مع أن الفعل المضارع معرب لا مبني بالاتفاق. 2 - بناء جميع المشتقات حتى بناءا على مسلك البساطة الذي هو مسلك المحقق النائيني (قده)، وذلك لاحتواء جميع المشتقات على الهيئة، والهيئة ذات معنى حرفي في نظر المحقق النائيني (قده)، فلا بد من بناءها مع أنها معربة. ج - إن البرهان الآتي المذكور في كلمات المحقق النائيني (قده) غير تام على جميع المباني المطروحة في وضع المشتقات، بيان ذلك: إن هناك مسلكين في وضع المشتقات: أ - تعدد الوضع والموضوع له، إما بلحاظ اشتغال المشتق على عنصرين: مادة وهيئة، فالمادة تدل على طبيعي الحدث والهيئة تدل على النسبة الاسنادية للذات، مع أخذ الذات جزءا للموضوع له أو قيذا خارجا عنه والجزئية للتقيد به. وإما بلحاظ دلالة الحرف الزائد كالالف في (قائم) على النسبة الاسنادية، مع دلالة أصل الكلمة على طبيعي الحدث. ب - وحدة الوضع والموضوع له، بلحاظ وضع المشتق بتمامه مادة و هيئة
